وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 12 مارس 2023

أخبار الطاقة

الأسهم العالمية تتحرك مع البترول وتنخفض لأدنى مستوى مع تقلص صفقات المستثمرين

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قفزت أسعار النفط أكثر من 1 ٪ في ختام تداولات الأسبوع يوم الجمعة الفائتة بعد بيانات التوظيف الأميركية التي جاءت أفضل من المتوقع، على الرغم من انخفاض كلا الخامين القياسيين بأكثر من 3 ٪ على مدار الأسبوع بسبب توترات رفع أسعار الفائدة الأميركية. وزاد خام برنت 1.19 دولار أو 1.5 بالمئة إلى 82.78 دولارا للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 96 سنتًا أو 1.3 ٪ إلى 76.68 دولارًا. خيمت التوقعات برفع أسعار الفائدة في أكبر اقتصاد في العالم وفي أوروبا على توقعات النمو العالمي ودفعت كلا الخامين القياسيين للانخفاض هذا الأسبوع، ومع ذلك، قد يكون لدى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أسباب أقل لرفع أسعار الفائدة بقوة كما كان يخشى البعض، بعد تقرير حكومي يوم الجمعة أعاد إحياء الآمال في تخفيف التضخم وسط علامات على عودة سوق العمل المضطرب بالوباء إلى طبيعته. حذر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول من رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر وربما أسرع، قائلاً: إن البنك المركزي كان مخطئًا في اعتقاده في البداية أن التضخم «مؤقت»، ومن المقرر عقد اجتماع السياسة النقدية القادم في الفترة من 21 إلى 22 مارس. وقال فيل فلين المحلل في برايس جروب «أسعار النفط تتقلب بشدة مع تجدد المخاوف من زيادة أسعار الفائدة الفيدرالية»، كما أن ارتفاع الدولار يجعل النفط أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى. وسجلت الأسهم العالمية، التي غالبًا ما تتحرك جنبًا إلى جنب مع أسعار النفط، أدنى مستوى لها في شهرين مع تخلص المستثمرين من البنوك، تجاوزت بيانات التوظيف الأميركية الأوسع لشهر فبراير التوقعات مع ارتفاع الوظائف غير الزراعية بمقدار 311 ألف وظيفة، مقارنة بتوقعات بإضافة 205 آلاف وظيفة، ومن المرجح أن يضمن هذا قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة لفترة أطول، وهو ما قال محللون إنه سيؤثر على أسعار النفط.

وعلى جانب الإمدادات، انخفضت حفارات النفط الأميركية بمقدار 2 إلى 590 هذا الأسبوع، وهو أدنى مستوى لها منذ يونيو، وفقًا لبيانات من شركة بيكر هيوز.

وأفادت الأنباء أن الولايات المتحدة قد حثت بشكل خاص بعض تجار السلع الأساسية على التخلص من المخاوف بشأن شحن النفط الروسي المحدد بأقصى سعر في محاولة لدعم الإمدادات، ويراقب المستثمرون عن كثب تخفيضات الصادرات من روسيا، التي قررت خفض إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في مارس، وتخطط روسيا لخفض صادرات النفط والعبور من موانئها الغربية في مارس بنسبة 10 ٪ على أساس يومي من فبراير. وأكد ألكسندر ديوكوف، الرئيس التنفيذي لشركة النفط الروسية جازبروم، أن قرار روسيا خفض إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في مارس سيساعد في تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية، التي تشهد فائضًا الآن، ونقلت وكالة الأنباء الروسية انترفاكس، قوله إن «السوق حاليا في فائض، لذا فإن قرار الحكومة الروسية بخفض الإمدادات يهدف إلى إعادة توازنه». يتوافق ذلك مع تصريحات نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك في أوائل فبراير إن روسيا، العضو في أوبك +، ستخفض طوعا إنتاجها النفطي بمقدار 500 ألف برميل يوميا في مارس نتيجة العقوبات الغربية وسقف النفط الخام الروسي.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها عن سوق النفط لشهر فبراير إن خفض الإنتاج الروسي قد يكون «علامة على أن موسكو قد تكافح من أجل وضع كل براميلها»، أو «قد تكون محاولة لدعم أسعار النفط».

واقترح الرئيس الأميركي جو بايدن يوم الخميس ميزانية من شأنها إلغاء مليارات الدولارات من دعم صناعة النفط والغاز. وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأميركية إن مديري الأموال خفضوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأميركي وخياراتهم في الأسبوع المنتهي في 21 فبراير.

وقررت إدارة بايدن الموافقة على مشروع نفط عملاق لشركة كونوكو فيليبس في شمال غرب ألاسكا، رافضة حجج نشطاء البيئة الذين يصرون على أنه سيؤدي إلى تفاقم تغير المناخ، وبعد أسابيع من المداولات، وافق كبار المستشارين على هذه الخطوة، والتي تمثل أحد أهم القرارات المناخية حتى الآن للرئيس جو بايدن. بموجب مسودة الخطة، سيُسمح لشركة كونوكو فيليبس بالتنقيب من ثلاثة مواقع عبر موقعها في محمية البترول الوطنية في ألاسكا، وفتح ما يقدر بنحو 600 مليون برميل من النفط بالإضافة إلى نحو 280 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بحرقها.

كانت شركة كونوكو فيليبس قد طلبت في الأصل الحفر في خمسة مواقع في منطقة ويلو، لكنها دعمت لاحقًا خطة مع ثلاثة مواقع حفر بعد تراجع من المنظمين وبعض السكان القريبين، وقالت السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض كارين جان بيير «لم يتم اتخاذ قرارات نهائية» بشأن المشروع. «وأي شخص يقول أن هناك قرارًا نهائيًا هو مخطئ». في رسالة بالبريد الإلكتروني، قالت شركة كونوكو فيليبس إنها لا تستطيع التعليق حتى ترى سجلًا رسميًا للقرار بشأن المشروع، ولم تتم مشاركة أي شيء مع الشركة، والمشروع ضخم بكل المقاييس تقريبًا، ويضعها سعرها البالغ 8 مليارات دولار في طليعة مشاريع النفط الأميركية المعلقة اليوم. ويمثل 180 ألف برميل يوميًا من النفط الخام المتوقع إنتاجه في النهاية، ويشكل 1.6 ٪ تقريبًا من الإنتاج الأميركي الحالي. تقدم منطقة ويلو النفطية اختبارًا لطاقة بايدن وأولوياته السياسية. شن الرئيس حملة على تعهد بمنع عمليات حفر جديدة في الأراضي العامة وتسريع الانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري، مع ذلك، ناشد بايدن أيضًا شركات النفط لزيادة الإنتاج لترويض الأسعار ومعالجة اضطرابات السوق الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا. أصر نشطاء البيئة الذين ساعدوا في وضع بايدن في البيت الأبيض على أن الموافقة ستكون خيانة لتعهداته الانتخابية، في الوقت نفسه، واجه بايدن ضغوطًا شديدة من المشرعين والنقابات والعديد من مجتمعات السكان الأصليين في ألاسكا الذين يقولون إن مشروع ويلو سيوفر شريان حياة اقتصاديًا للمنطقة، ويوفر إيرادات مهمة لمكافحة الفقر ودعم المدارس المحلية وحتى زيادة طول العمر. على الرغم من تخصيص 23 مليون فدان لاحتياجات إمدادات النفط منذ ما يقرب من قرن من الزمان، وأن شركة كونوكو فيليبس قد عقدت عقود إيجار في المحمية منذ عام 1999، يقول دعاة الحفاظ على البيئة إن عمليات التنقيب الصناعية الجديدة هناك قد تعرض موائل الحياة البرية الحرجة للخطر وتطلق العنان للنفط الخام الذي لا يستطيع العالم المحترم تحمل حرقه، وقال بعض سكان ألاسكا الأصليين الذين يعارضون تنقيبات منطقة ويلو، إن ذلك يهدد قطعان الوعل المتضائلة بالفعل التي يعتمدون عليها في العيش.

وقالت أبيجيل ديلين، رئيسة مجموعة ايرث جستس البيئية إنه إذا تمت الموافقة على مشروع ويلو، فإن «إدارة بايدن تخون التزامها الأساسي بوقف تغير المناخ الجامح». «لقد انتهى وقت التطوير الهائل للأحافير». وجادل المؤيدون بأن النفط من المنطقة سيتم إنتاجه تحت حماية بيئية أكثر صرامة من أي مكان آخر في العالم بينما يساعد في تعزيز أمن الطاقة في الولايات المتحدة وتوفير بديل للإمدادات الروسية.

في حين، سوف تمر سنوات قبل أن يبدأ النفط الخام في التدفق من الموقع، ويتعين على الشركة المنفذة ضغط العديد من العمليات من أواخر يناير إلى أواخر أبريل عندما يسمح تجميد الشتاء القاسي ببناء الطرق والبنية التحتية الأخرى، ومن المتوقع أيضًا أن تطعن المجموعات البيئية في الموافقة في محكمة اتحادية، مما يفتح خطرًا قانونيًا جديدًا يؤدي إلى تأخير المشروع أو انحرافه عن مساره. تقدمت شركة كونوكو بطلب لتطوير المشروع في عام 2018 ووافقت عليه إدارة ترامب بعد ذلك بعامين، لكن محكمة محلية فيدرالية ألغت تلك الموافقة في أغسطس 2021 بعد أن خلصت إلى أن الحكومة لم تحلل عواقب المناخ بشكل كافٍ وفشلت في النظر في المزيد من خيارات الحماية.

رياح معاكسة تضغط على سوق النفط .. المتداولون ينتظرون إشارات أوضح للطلب الصيني

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ارتفعت أسعار النفط الخام في ختام الأسبوع الماضي، بينما سجلت خسائر أسبوعية جديدة بسبب المخاوف من رفع سعر الفائدة الأمريكية، علاوة على بيانات التوظيف في الولايات المتحدة التي جاءت أقل من المتوقع.

وذكر تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن أسعار الخام سجلت خسارة أسبوعية مع هيمنة رياح الاقتصاد الكلي المعاكسة على السوق، حيث ينتظر المتداولون إشارات أوضح على اتجاهات الطلب الصينية.

وأشار إلى انخفاض أسعار النفط الخام بمقدار ثلاثة دولارات هذا الأسبوع، على الرغم من المكاسب السابقة التي تحققت وسط مخاوف من أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيتحول إلى مزيد من الزيادات الحادة في أسعار الفائدة، ما يضاعف الضغط من التوقعات الاقتصادية المعتدلة من الصين، وانتعاشا أبطأ من المتوقع في السفر الدولي في مقابل مرونة إنتاج الخام الروسي.

ونقل التقرير عن محللين تأكيدهم أن الرغبة في المخاطرة تهيمن على السوق، حيث يتريث متداولو النفط الخام من زيادة مراكزهم بشكل كبير مع حبس الأسعار في نطاق ضيق، موضحا أن السوق اجتازت عاما مليئا بالمطبات حتى الآن، حيث تم تحريكها ذهابا وإيابا بواسطة الدوافع المتعارضة لمخاوف التباطؤ في الولايات المتحدة وانتعاش الصين.

وأبرز توقعات صادرة عن معظم البنوك الكبرى ترجح أن يرتفع الطلب في النصف الثاني من العام، حيث يلعب المسافرون الصينيون دورا رئيسا في تعزيز الطلب، حيث يبدو أن احتمالية حدوث مثل هذا الانتعاش من أكبر مستهلك للسلعة في العالم آخذة في الازدياد، كما أن المحرك الرئيس للطلب الآسيوي على النفط آخذ في الارتفاع.

ولفت إلى أنه يتم تخزين ملايين من براميل الديزل الروسي مؤقتا على ناقلات النفط، حيث تتعامل البلاد مع تداعيات عقوبات الاتحاد الأوروبي وهو ما يعد أكبر تراكم في التخزين العائم لوقود الديزل من روسيا منذ بدء جمع البيانات في 2016 ولا سيما أن التراكم يشير إلى الصعوبات في استبدال مشتري الوقود الروسي من الاتحاد الأوروبي.

ونقل التقرير عن شركة «وود ماكينزي» الدولية تأكيده أنه إذا استمر التخزين العائم والكميات غير المخصصة من البراميل من روسيا في النمو فسيكون هناك انخفاض حاد في صادرات الديزل، مشيرا إلى أن الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على جميع واردات الديزل المنقولة بحرا -ومنتجات النفط الأخرى- من روسيا أدى إلى قطع البلاد عن سوق التصدير الرئيسة.

وتوقع أن يبلغ متوسط صادرات البلاد من وقود الديزل 750 ألف برميل يوميا في الربع الثاني من العام الجاري بانخفاض من 1.1 مليون في يناير، إذ إن القلق الأوسع لسوق النفط هو إذا ما كان الانخفاض في الصادرات الروسية من وقود الديزل سيعود في النهاية إلى عمليات معالجة النفط الخام في البلاد.

وفي ظل خيارات تخزين الديزل المحدودة سيؤدي الانخفاض الكبير في الصادرات قريبا إلى إجبار المصافي الروسية على خفض إنتاجها، كما تشير بيانات «وود ماكينزي» إلى انخفاض بأكثر من مليون برميل يوميا في معالجة النفط الخام في البلاد من بداية الربع الثاني مقابل يناير.

من جانب آخر، ذكر تقرير وكالة «بلاتس» الدولية للمعلومات النفطية أن إنتاج «أوبك +» انخفض بمقدار 80 ألف برميل يوميا في فبراير الماضي، في حين زاد إنتاج النفط الروسي بشكل طفيف، وأدى الانخفاض في أنجولا والعراق وكازاخستان إلى انخفاض إجمالي الإنتاج.

وأشار التقرير إلى انخفاض إنتاج النفط المجمع لمجموعة «أوبك +» في فبراير بمقدار 80 ألف برميل يوميا، حيث فشلت الزيادة الطفيفة في إنتاج روسيا الذي لا يزال مرنا في تعويض الانخفاضات في أنجولا والعراق وكازاخستان. وأوضح أن الإنتاج المجمع لجميع أعضاء «أوبك» البالغ عددهم 13 انخفض 60 ألف برميل يوميا في فبراير مقارنة بيناير، بينما انخفض الإنتاج في المجموعة غير الأعضاء في «أوبك» بقيادة روسيا بمقدار 20 ألف برميل يوميا على أساس شهري، مشيرا إلى أن إنتاج روسيا من النفط زاد عشرة آلاف برميل يوميا إلى 9.86 مليون برميل يوميا في فبراير الماضي.

وأشـار التقرير إلى أن أسـعار النفط الخام سـجلت أكبر انخفاض أسبوعي لها منذ يناير الماضي بعد أن أعاد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي إشعال مخاوف الركود، وسط توقعات بارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية أثار قلق أسـواق النفط، ما دعم مخاوف من أن توقعات الطلب على النفط قد تكون أسـوأ مما كان متوقعا مسبقا.

وأضـاف أنـه «مـع عـدم وجود تأثير كبير لعوامـل صعودية مقنعة تلوح في الأفق في الأسـبوعين المقبلين يبدو أن الاتجاه الهبوطي يتزايد في أسواق النفط»، محذرا من تأثيرات اتجاه البيت الأبيض نحو إلغاء دعم الوقود التقليدي، حيث من المتوقع أن يقترح الرئيس الأمريكي ميزانية من شأنها إلغاء دعم النفط والغاز بقيمة عشرات المليارات من الدولارات، بما في ذلك حوافز التنقيب، لكن هناك فرصة ضئيلة لتمرير هذه الخطط من خلال الكونجرس المنقسم بالفعل.

بريطانيا لاستثمار 24 مليار دولار في تخزين الكربون

الشرق الأوسط

أعلنت لندن عن استثمار 20 مليار جنيه إسترليني (24.07 مليار دولار) على مدى 20 عاماً لحبس الكربون، وقدمت تفاصيل خططها لتسريع تطوير القطاع النووي في إطار هدفها تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050.

كانت الدنمارك دشنت الأربعاء الماضي، موقعاً هو الأول في العالم لتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون الآتي من دول أخرى على عمق 1800 متر تحت بحر الشمال، يشكل أداة ضرورية للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. وأقيمت هذه «المقبرة» لثاني أكسيد الكربون في حقل سابق للنفط سمي بمشروع «غرينساند»، بقيادة المجموعة الألمانية العملاقة للكيمياء «إينيوس» وشركة الطاقة الألمانية «وينترشال ديا».

وما زالت مشاريع جمع هذه الغازات التي تعد المسؤولة الرئيسية عن الاحتباس الحراري، وحبسها، في بداياتها ومكلفة جداً. وهناك أكثر من مائتي مشروع في العالم من هذا النوع تم تشغيلها أو يجري تطويرها حالياً. وبحر الشمال منطقة مناسبة لحبس الغازات، لأنه يحوي عدداً من خطوط أنابيب الغاز والخزانات الجيولوجية التي أصبحت فارغة بعد عقود من استغلال النفط والغاز.

وقالت وزارة المالية البريطانية في بيان أمس، إن وزير المالية جيريمي هانت الذي يفترض أن يقدم ميزانيته إلى البرلمان الأربعاء، سيعلن عن «استثمار غير مسبوق في حبس الكربون والطاقة ذات الانبعاثات المنخفضة». وتأمل الحكومة في تقديم خطط لتخزين بين 20 و30 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول 2030، وهو ما يعادل انبعاثات ما بين 10 ملايين و15 مليون سيارة، والمساهمة في إحداث «عدد يصل إلى 50 ألف وظيفة لمؤهلات عالية». وسيعلن هانت الأربعاء، أيضاً عن تعزيز إنتاج الطاقة النووية، بما في ذلك «إطلاق مسابقة لأول مفاعلات وحدات صغيرة نووية» سيتم بناؤها في البلاد.

وأعلنت مجموعة «رولز رويس» البريطانية المصنعة للمحركات منذ 2021، أنها ستنتج هذا النوع من المفاعلات الصغيرة الأقل كلفة، لكن تطويرها ما زال يحتاج إلى سنوات. وتستثمر الحكومة 210 ملايين جنيه (237 مليون يورو) في هذا المشروع. ويريد جيريمي هانت أيضاً تصنيف إنتاج الطاقة النووية على أنه «أخضر»، وسيطلق مشاورات حول هذه القضية على أمل التشجيع على توظيف استثمارات خاصة في هذا القطاع. ولا تسبب الطاقة النووية انبعاثات لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، لكن عدداً كبيراً من ناشطي الدفاع عن البيئة يرون أنها تسبب ضرراً للبيئة.

وكانت حكومة رئيس الوزراء السابق بوريس جونسون سمحت في أغسطس (آب) الماضي، بتمويل مشروع محطة توليد الكهرباء «سايزويل سي» التي تشكل «كهرباء فرنسا» (أو دي إف) أكبر شركة منفذة فيه، قبل أن تعلن عن استثمار بقيمة 700 مليون جنيه (791 مليون يورو) في المشروع.

وفي بريطانيا التي تعتمد بشكل خاص على الغاز في مزيج الطاقة لديها، تضررت الأسر خصوصاً من الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة في أعقاب الحرب بأوكرانيا، مما أدى إلى زيادة التضخم الذي تجاوز 10 في المائة منذ أشهر، وتسبب في زيادة تكاليف المعيشة.

ونقل البيان عن هانت قوله: «لا نريد أن نرى مثل هذه الفواتير المرتفعة بعد الآن». وأضاف: «لهذا السبب نحن ملتزمون تماماً بالطاقة النووية في المملكة المتحدة (...) ونستثمر عشرات المليارات في الطاقة النظيفة عبر تخزين الكربون». لكن هذه الإعلانات تتعلق بمشاريع بعيدة الأمد.

ومع اقتراب عرض الميزانية، يواجه هانت ضغوطاً شديدة حتى يقرر عدم خفض مساعدة الأسر في فواتير الكهرباء بدءاً من الأول من أبريل (نيسان)، كما هو مقرر حتى الآن. في الأثناء، قال رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، إن بريطانيا وفرنسا تعملان معاً من أجل تزويد مواطنيهما بطاقة رخيصة ونظيفة وأكثر أماناً بشكل سريع، وكذلك منع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من «تحويل أمن الطاقة لدينا إلى سلاح».

وقال رئيس الوزراء إنه اتفق مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على «شراكة جديدة طموحة في مجال الطاقة»، تشمل اتفاقاً بشأن التعاون في الطاقة النووية المدنية.

وبحث الرئيسان تعزيز التعاون في أمن الطاقة، وذلك خلال قمة بريطانية - فرنسية عقدت في باريس يوم الجمعة. وخلال مؤتمر صحافي في قصر الإليزيه، قال سوناك إن أسعار الطاقة هي المسبب الأكبر للتضخم وضغوط تكلفة المعيشة. ونقلت وكالة الأنباء البريطانية (بي إيه ميديا) عنه القول: «يرجع ذلك إلى اندلاع حرب حولت إمدادات الطاقة إلى سلاح وكل مواطنينا يدفعون ثمن ذلك».

وتابع: «وفي الواقع هذه واحدة من النتائج العملية والملموسة التي يمكن أن تنتج عن قمة اليوم، وهي التعاون بين بلدينا وشركاتنا بشأن تحسين أمن الطاقة لدينا وتسريع التحول إلى مصادر طاقة متجددة نووية وأكثر أماناً».

وقال سوناك إن الجانبين حققا «تقدماً جيداً» في تنويع وتحسين إمدادات الطاقة. وأكد أن بريطانيا وفرنسا وقعتا اتفاقاً بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية المدنية، مشيراً إلى أن البلدين «يعملان معاً لكي لا يتمكن أي شخص من أمثال بوتين مجدداً من استخدام أمن الطاقة لدينا سلاحاً».

وأضاف: «أعتقد أننا نستطيع معاً صنع مستقبل يتم فيه إنتاج كل واط من الطاقة التي تدير منازلنا ومصانعنا من مصادر طاقة آمنة ومستدامة وموثوقة».

من جانبه، قال ماكرون إنه بحث مع سوناك الاستثمارات في الطاقة المتجددة والحد من استخدام أنواع الوقود الأحفوري وتعزيز التنوع البيولوجي.

السيسي ورئيس «الصين للطاقة» يبحثان التعاون بين القاهرة وبكين

الشرق الأوسط

فـي إطـار توطيـد التعاون الاقتصادي بيـن مصر والصين، اسـتقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسـي، أمـس، رئيـس مجلس إدارة مجموعـة الصين الدولية للطاقة، ليو زيشـيانغ.

وأعلن زيشيانغ «عزمه إقامة مشروع ضخم لإنتاج الهيدروجين الأخضر في مصر، باستثمارات تتراوح قيمتها من 5 إلى 8 مليارات دولار أميركي، في ضوء ما تتمتع به مصر من مقومات كبيرة في هذا الصدد»، بحسب إفادة رسمية من الرئاسة المصرية.

وقال المستشـار أحمد فهمي، المتحدث الرسـمي باسـم الرئاسـة المصرية، إن السيسـي «أشـاد خلال اللقاء بقوة وتميز العلاقات المصرية - الصينية». وهنأ الرئيس الصيني شي جينبينغ بإعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة. كما أشار الرئيس المصري إلى «تقدير بلاده للصين التي تحقق تقدماً تنموياً مطرداً، ومكانة مهمة علـى المسـتوى الدولي»، مؤكـداً «حرص القاهرة على توطيد التعاون الاقتصادي والاسـتثماري مع الصين، والشركات الصينية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك».

بدوره، أكد رئيس الشركة الصينية أن «دوافع الاستثمار والتوسع في مصر خلال المرحلة المقبلة تأتي في إطار علاقات الصداقة العميقة بين البلدين والقيادتين والشـعبين، وفي ضوء ما رصدته الشـركة عن قرب مـن تطـور نوعـي في حجم وجودة البنيـة التحتية والصناعية، التي تم تشـييدها وتحديثها في مصر خلال السـنوات القليلة الماضية»، بحسب بيان الرئاسة المصرية.

وأشار رئيس الشركة الصينية إلى أن «هذا التطور أتاح فرصاً استثمارية جديدة لم تكن متوفرة من قبل»، لافتـاً إلـى «التحسـن الملمـوس الـذي طرأ على شـبكة الطـرق والمواصـلات والاتصـالات، والمـدن الجديدة، والموانـئ البحريـة، وفـي مجالات محطات تحلية ومعالجـة المياه، والكهرباء والطاقـة الجديدة والمتجددة».

والشـهر الماضـي، بـدأت مصر، ممثلـة في «المنطقـة الاقتصادية لقناة السـويس»، مفاوضات مع شـركات صينية، تسـتهدف تنفيذ مشـروعات اسـتثمارية بقيمة 5 مليارات دولار أميركي، بحسـب إفادة رسـمية من «اقتصادية قناة السـويس».

وكان السيسي قد بعث أول من أمس، برقية إلى الرئيس الصيني لتهنئته بمناسبة إعادة انتخابه.

وزير البترول المصري: الطاقة المتجددة ليست «عدوًا».. والوقود الأحفوري مهم للتحول

هبة مصطفى

الطاقة

أكد وزير البترول المصري، المهندس طارق الملا، أن المضي قدمًا نحو انتقال الطاقة بوتيرة سريعة قد يشكل خطرًا اقتصاديًا وسياسيًا في الوقت ذاته، مستشهدًا بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأسواق.

ولفت إلى أن الوقود الأحفوري أداة مهمة لتحقيق هذه الانتقال لا سيما أن أنواع الوقود البديلة لم تكن جاهزة، حسبما صرح خلال حواره مع صحيفة واشنطن تايمز (Washington Times).

وقال إن العام الماضي (2022) برهن بجدية على أن الاقتصادات لا يمكنها التخلي عن النفط والغاز وبقية أنواع الوقود الأحفوري في المستقبل القريب، رغم مواصلة المسيرة العالمية تجاه الطاقة النظيفة، وفق التصريحات التي تابعتها منصة الطاقة المتخصصة.

الطاقة المتجددة مهمة.. ولكن

أوضح وزير البترول المصري، طارق الملا، أن تعاون شركات الكبرى العاملة في قطاع النفط والغاز مع أصحاب المصلحة ساهم في اكتساب انتقال الطاقة حالة من الزخم مؤخرًا.

وأضاف الملا في حواره أن هناك اتجاه قوي عالميًا للتركيز على الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأنواع الأخرى لمصادر الكهرباء النظيفة، إذ لم تعد صناعة الوقود الأحفوري ترى الطاقة المتجددة وداعميها في صورة «أعداء».

ويرصد الرسم أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- أبرز الإنجازات المصرية في قطاع الطاقة المتجددة خلال العام الماضي (2022)، والمشروعات قيد التطوير:

وفي الوقت ذاته، أطلق وزير البترول والثروة المعدنية المصري تحذيرًا من التداعيات الاقتصادية والسياسية لانتقال الطاقة السريع.

وتابع أن الوقود الأحفوري يلعب دورًا رئيسًا حتى الآن في أسواق الطاقة حتى لدى الاقتصادات ذات الوعي البيئي، وتطرق إلى أن الغزو الروسي لأوكرانيا العام الماضي (2022) واضطرار الدول الأوروبية للبحث عن بدائل للوقود الأحفوري الروسي أثبت ذلك.

وبحسب وزير البترول المصري، لم تكن قطاعات الطاقة العالمية جاهزة للتخلي عن الوقود الأحفوري في أعقاب اندلاع الحرب، مشيرًا إلى أنه إذا كانت أنواع الوقود البديلة قادرة على تلبية الطلب لم تكن الأسواق تعاني أزمة الطاقة.

إطار زمني

قال وزير البترول المصري، إن هناك حاجة لإطار زمني يُتيح انتقال الطاقة وتطوير مصادر بديلة، وأبدى تفاؤلًا من توافق الأطراف المطالبة بتحول الطاقة وخفض انبعاثات الوقود الأحفوري في الوقت ذاته، مما يسرع وتيرة التحول.

وأكد الملا على ضرورة تنويع مصادر الطاقة وزيادة الإمدادات للسماح بتوافر خيارات عدة أمام الطلب، مشددًا على ضرورة إجراء حوار يضم الأطراف المعنية كافة مثلما حدث خلال انعقاد قمة المناخ كوب 27 في مدينة شرم الشيخ المصرية، نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

وفيما يتعلق بالدور المحلي، أوضح وزير البترول المصري أن بلاده تمضي قدمًا نحو تطبيق خطط انتقال الطاقة مستفيدة من موارد الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والغاز باعتباره طاقة نظيفة تسهم في عملية تحول الطاقة، وفق ما نقلته عنه الصفحة الرسمية للوزارة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك.

وفسر أنه جرى التوسع في الاعتماد على الغاز في قطاعات عدة، من بينها المنازل ووسائل النقل، بهدف ضمان إمدادات طاقة أكثر نظافة واستدامة.

ويكشف الرسم البياني أدناه -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- حجم صادرات الغاز المسال المصرية من محطة دمياط خلال العام الماضي (2022)، وفق بيانات أوابك:

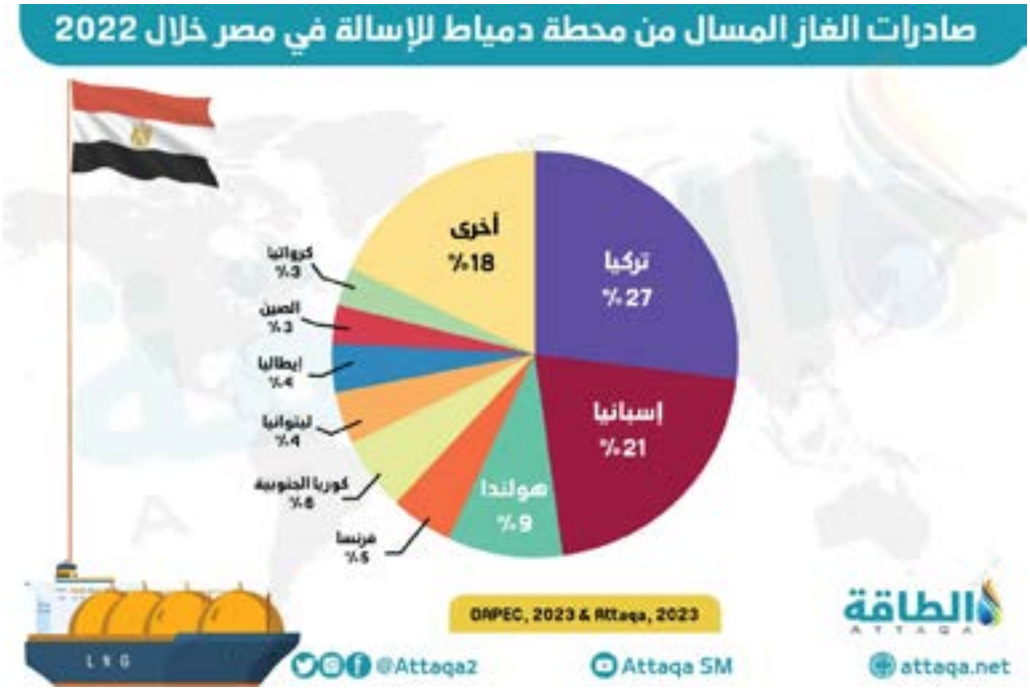

إمدادات الغاز

توافقت تصريحات وزير البترول المصري، المهندس طارق الملا، لصحيفة واشنطن تايمز، مع الملفات المطروحة على هامش لقاءه مسؤولين بوزارة الطاقة الأميركية اليوم السبت 11 مارس/آذار.

وكانت إمدادات الطاقة إلى أوروبا واستكشافات النفط والغاز ضمن أبرز الملفات المطروحة للنقاش بين الوزير المصري والمسؤولين الأميركيين، جنبًا إلى جنب مع العمل على تسريع وتيرة الاستثمار في مجالات التحول الأخضر ومكافحة التغير المناخي.

ولم تغفل المشاورات بين الطرفين آليات خفض الانبعاثات خلال مرحلة ما بعد انعقاد قمة المناخ كوب 27، لا سيما انبعاثات صناعة النفط والغاز.

وتطرق الملا إلى الجهود التي بذلتها مصر لتلبية الطلب الأوروبي على الطاقة، مشيرًا إلى أن إطلاق منتدى غاز شرق المتوسط عام 2018 والجهود الإقليمية لإحداث تكامل يسمح بتطوير موارد الغاز بالمنطقة والاستفادة منها كان خطوة استباقية دعمت دور مصر في مواجهة تحديات أسواق الطاقة العالمية.

الطاقة المتجددة في أميركا تستحوذ على 84٪ من سعة الكهرباء في 2023

محمد عبد السند

الطاقة

تخطو الطاقة المتجددة في أميركا خُطوات غير مسبوقة بدعم من السياسات التي تتبناها حكومة الرئيس جو بايدن والتي تستهدف من خلالها التحول إلى الكهرباء النظيفة.

وتضطلع الولايات المتحدة بدور غير تقليدي في تنفيذ أهداف اتفاقية باريس للمناخ التي وقّعت عليها مجموعة من الدول في 2015؛ أملًا في الوصول إلى الحياد الكربوني.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن تستحوذ الطاقة المتجددة في أميركا على ما نسبته 84٪ من سعة الكهرباء الجديدة، خلال العام الجاري (2023)، بزيادة ملحوظة عن العام الماضي (2022)، حينما لامست النسبة 78٪، وفق موقع «كاناري ميديا».

في المقابل يُتوقع أن تمثل محطات الكهرباء العاملة بالوقود الأحفوري ما نسبته 16٪ من إضافات السعة الجديدة في 2023، بحسب أرقام يناير/كانون الثاني (2023)، الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ارتفاع ملحوظ

ظلّت مصادر الطاقة المتجددة في أميركا تمثل حصة صغيرة نسبيًا من إجمالي سعة الكهرباء المولدة في البلاد في السنوات الماضية، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

لكن ارتفاع تلك الحصة إلى 84٪ في عام 2023 يُظهر أن الطاقة المتجددة في أميركا قد صارت الخيار الرئيس لمحطات الكهرباء الجديدة، في إطار مساعٍ وطنية للتحول التدريجي عن الوقود الأحفوري ضمن خطة أشمل لتحقيق أهداف الحياد الكربوني.

وعلاوة على ذلك شهدت بطاريات تخزين الكهرباء طفرة كبيرة؛ حيث ارتقت من وضع التهميش قبل سنوات قليلة، لتحتل المركز الثاني في قائمة مصادر الطاقة المتجددة الأكثر استعمالًا كمصدر للكهرباء في 2023.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- مزيج توليد الكهرباء في الولايات المتحدة وحصة الطاقة الشمسية:

الطاقة الشمسية الأولى

كالعادة تحل الطاقة الشمسية على رأس القائمة لتمثل نصف سعة الكهرباء الجديدة المولَّدة هذا العام (2023)، علمًا بأن محطات الطاقة الشمسية لا تولد الكهرباء على مدار الساعة، كما هو الحال مع محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز، أو حتى محطات الطاقة النووية.

وقد أدى هذا القيد إلى تزايد في تركيب البطاريات لتخزين فوائض إنتاج الكهرباء واستعمالها وقت الحاجة. ومن الممكن -أيضًا- شحن البطاريات من الشبكة، والتي ربما قد تتسبب في انبعاثات غازات الدفيئة في أماكن أخرى، لكن تشغيلها لا يتطلب حرق الوقود الأحفوري.

أما سعة الكهرباء الجديدة المولَّدة بالطاقة النووية؛ فتأتي من محطة فوجلي الكائنة في ولاية جورجيا، وتحوي على مفاعلين لا يزالان قيد الإنشاء منذ عام 2009، ومن المتوقع بدء تشغيلهما بجانب مفاعلين آخرين قائمين بالفعل.

وأعلنت شركة «يوتيليتي ساذرن»، هذا الأسبوع، أن الوحدة 3 في محطة فوجلي قد وصلت إلى ما يُطلق عليه «الحرجية»، وتعني أن تفاعل الانشطار قد بدأ.

وذكرت الشركة أن الوحدة 3 تلك ستشرع في إنتاج الكهرباء في مايو/أيار (2023) أو يونيو/حزيران (2023)، مشيرة إلى أن تشغيل المحطة 4 من الممكن إرجاؤه إلى 2024.

ويسيطر استعمال الطاقة المتجددة في أميركا على محطات الطاقة الجديدة التي يجري بناؤها في الوقت الراهن، لكن لا تزال ثمة حاجة لتسريع وتيرة عمليات البناء تلك بهدف الوصول إلى مُستهدف الرئيس الأميركي جو بايدن في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بمعدل النصف، مقارنة بمستويات عام 2005.

وقد طُورت محطات الكهرباء التي بدأت التشغيل هذا العام (2023) قبل تمرير قانون خفض التضخم في شهر نوفمبر/تشرين الثاني (2022). لكن الطاقة المتجددة في أميركا تكتسح الصناعة حتى قبل تخصيص الكونجرس ما إجمالي قيمته 369 مليار دولار لتشجيع التحول إلى استعمال مصادر الطاقة المتجددة.

وتوقعت دراسة تحليلية حديثة أن تصير الطاقة المتجددة في أميركا أرخص ثمنًا، من أي محطة كهرباء جديدة تعمل بالغاز من المُخطط بناؤها خلال الأعوام الممتدة إلى 2035.

هبوط سعة الطاقة الشمسية

شهدت إضافات سعة الطاقة الشمسية هبوطًا كبيرًا في الولايات المتحدة، خلال العام المنصرم (2022)، نتيجة قيود المعروض التي فرضتها السياسات الأميركية واختناق سلاسل الإمدادات العالمية.

ولامست السعة الجديدة للطاقة الشمسية التي أضافتها الولايات المتحدة 20.2 غيغاواط في 2022، بتراجع نسبته 16٪، قياسًا بالعام السابق (2021)، بحسب ما خلصت إليه نتائج تقرير أفرجت عنه وود ماكنزي، مجموعة عالمية لأبحاث واستشارات الطاقة، وجمعية صناعات الطاقة الشمسية الأميركية في 9 مارس/آذار (2023).

ويرجع الانخفاض في وتيرة تركيبات الطاقة الشمسية في أميركا أساسًا إلى اضطرابات سلاسل الإمدادات، إضافة إلى التحقيق الذي فتحته وزارة التجارة الأميركية بشأن مزاعم التحايل على رسوم مكافحة الإغراق الخاصة باستيراد الخلايا الشمسية من جنوب شرق آسيا، قبل أن يُعلق الرئيس جو بايدن الرسوم الجمركية لمدة عامين.

ليس هذا فحسب، بل تضررت سعة الطاقة الشمسية -أيضًا- جراء عدم اليقين بشأن الامتثال لقانون منع العمالة القسرية لأفراد أقلية الإيغور المسلمة، الذي مرره الكونغرس في ديسمبر/كانون الأول (2021)، ودخل حيز التنفيذ يونيو/حزيران 2022، ويُجرم استيراد المنتجات الصينية المصنوعة في إقليم شينغيانغ.

ضوء في نهاية النفق

لم تؤثر بيانات الانخفاض القوي في سعة الطاقة الشمسية في أميركا عام 2022، في آفاق التوقعات التي تشير إلى تعافٍ قوي بدءًا من 2023 بمتوسط نمو سنوي 19٪ حتى عام 2027.

واستندت تلك الأنباء الإيجابية إلى قانون خفض التضخم الأميركي -الذي يوفّر حوافز ضخمة لصناعة الطاقة الشمسية وغيرها من التقنيات النظيفة- مع توقعات بنمو السعة المركبة الأميركية بنحو 41٪ خلال 2023. ويدعم قانون خفض التضخم الأميركي الإنتاج المحلي الذي تعزز بإضافة ما يزيد على 1.8 غيغاواط من سعة تصنيع الوحدات الشمسية الجديدة في الولايات المتحدة خلال عام 2022، لتعزز بذلك السعة الإجمالية إلى 9 غيغاواط.

ويتوقع التقرير أن تسهم حوافز قانون خفض التضخم في رفع إجمالي قدرة تصنيع الطاقة الشمسية في أميركا إلى 25 غيغاواط بحلول نهاية العام الجاري (2023)؛ ما يحفز بدوره إضافات السعة في البلاد، ويحد من اختناقات سلاسل الإمدادات.

ووفقًا لتوقعات وود ماكنزي، ستضيف الولايات المتحدة أكثر من 570 غيغاواط من السعة الشمسية الجديدة خلال العقد المقبل، لترتفع بذلك السعة الشمسية المركبة من 141 غيغاواط -حاليًا- إلى أكثر من 700 غيغاواط بحلول عام 2033.

«الطاقة» السعودية توقع اتفاقية لتنظيم منح الامتياز التجاري لمحطات الوقود

العربية

وقعت وزارة الطاقة السعودية، والهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت» اتفاقية تعاون لتنظيم خدمة منح الامتياز التجاري لقطاع محطات الوقود.

وقالت وزارة الطاقة في بيان، إن توقيع الاتفاقية جاء أثناء ملتقى «بيبان» الذي تنظمه الهيئة، وترجع لأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني، ودفع عجلة التنمية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وحسب البيان، تهدف الاتفاقية إلى تطوير سبل التعاون بين الطرفين في قطاع محطات الوقود والتي ستمكن المستثمرين ورواد الأعمال من الحصول على حق الامتياز التجاري من المنشآت المؤهلة لإدارة وتشغيل محطات الوقود.

وأشارت الوزارة إلى أن ذلك سيرفع مستوى الخدمة المقدمة، وتعظيم القيمة المضافة، ومواجهة التحديات الاقتصادية، وضمان أمن الإمداد في القطاع، وتقديم البرامج والخدمات الاستشارية والتدريبية لدعم أطراف الامتياز التجاري.

وانطلقت يوم الخميس أعمال ملتقى «بيبان 23»، والذي تنظمه الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت»، تحت شعار «فرص تصنع الريادة»؛ بمشاركة أكثر من 350 متحدثًا محليًا وعالميًا، و750 عارضًا من رواد الأعمال المحليين والعالميين، بحضور عددٍ من الوزراء، ورواد الأعمال، والمستثمرين، وصنّاع القرار.

وشهد اليوم الأول توقيع أكثر من 25 اتفاقية ومذكرة تفاهم، وإطلاق مبادرات تمويلية بقيمة تخطت 10 مليارات ريال.

انتفاضة شركات الطاقة في البرازيل.. والنفط المحرك الأبرز

العين الإخبارية

أثارت 5 شركات نفطية أوروبية كبرى خلافات مع الحكومة البرازيلية، اعتراضا على ضريبة تصدير النفط المفاجئة التي تثير شبح تأميم الموارد.

وتعتبر البرازيل أكبر منتج نفطي في قارة أمريكا الجنوبية.

ضريبة على صادرات النفط.. ومخاوف من التأميم

ووفقا لوكالة بلومبرغ للأنباء، رفعت الشركات البرازيلية التابعة لكل من «شل» و«توتال إنرجيز»، و«ريبسول»، و«إيكوينور»، و«جي إيه إل بي إنرجيا»، دعاوى قضائية ضد فرض ضريبة بنسبة 9.2٪ عليها، التي أعلنت عنها إدارة الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا الأسبوع الماضي، بهدف تعزيز المالية العامة والحد من تباطؤ الاقتصاد ودفعه نحو التعافي.

من جانبها، قالت «شل» إنّ الإعلان عن الضريبة المؤقتة لمدة 4 أشهر جاء دون تشاور كافٍ مع شركات القطاع، مما يزيد حالة عدم اليقين بشأن الاستثمارات المستقبلية، ويخفّض من قدرة صناعة النفط في البرازيل على المنافسة، فيما أشارت «إيكوينور» في بيان إلى ضرورة «الاحترام المطلق» للعقود حتى تستمر استثماراتها القوية طويلة الأجل في البلاد.

وكشفت وثائق القضية -حسب بلومبرغ- رفع شركات إنتاج النفط الثلاث الأخرى للقضية أيضا.

وتشتهر البرازيل تاريخيا بين باقي دول أمريكا اللاتينية بالتزامها بتنظيم واحترام العقود، وسط منطقة طالما عُرفت بتأميم مرافق النفط ورفع الضرائب، حيث لم تمس قبل ذلك، عندما عدلت لوائح قطاع النفط، لتصبح سارية على المشاريع المستقبلية فقط.

هل تتأثر القدرة التنافسية؟

وتبعث تلك الخطوة برسالة مفادها أنّ لولا لم يعد مهتماً بالتوافق مع مجتمع الأعمال كما كان من قبل في ولايته الأولى في الفترة ما بين 2003-2010.

وأكدت «شل» أنّه من المبكر توقّع الآثار المحتملة للضريبة، بينما لم يتم قبولها أو رفضها من المؤتمر الوطني البرازيلي، وقالت «يتسبب ذلك الإجراء، الذي أُعلن دون استشارة كافية مع الصناعة في خلق حالة من عدم اليقين بشأن قرارات الاستثمار الجديدة، ويؤثر سلباً على القدرة التنافسية للبلاد في قطاع الحفر والتنقيب عن النفط في الدولة التي تتمتع باحتياطات ضخمة».

فيما قال الرئيس التنفيذي لشركة «بتروليو برازيليرو» جان بول بريتس، صديق لولا المقرب الذي يجتمع مع الرئيس باستمرار، إنّ ضريبة التصدير لم تكن طريقة ذكية لحل المشكلات المالية للبرازيل، وسوف تؤدي إلى تراجع صادرات الشركات الحكومية.

أعرب بريتس عن ثقته بإيقاف العمل بالضريبة مع نهاية يونيو/حزيران 2023، وأنّ شركته لا تخطط إلى رفع دعوى قضائية.

طفرة قوية بحلول 2035

وعلى صعيد آفاق قطاع الطاقة في البرازيل، تخطط الشركات المستقلة متوسطة الحجم لتعزيز احتياطيات النفط والغاز في البرازيل بما يصل إلى مليار برميل نفط مكافئ بحلول 2035، مع تعزيز الاستثمارات في الحقول الناضبة، كما أوردت منصة «attaqa» المتخصصة في أسواق الطاقة.

وبحسب تقرير حديث صادر عن شركة الأبحاث وود ماكنزي فإن شركات الاستكشاف والإنتاج الجديدة تخطط لاستثمار 10 مليارات دولار خلال السنوات الـ10 المقبلة في الحقول المتقادمة، التي يتراجع إنتاجها عن ذروته باستمرار.

ومن شأن ذلك أن يعزز الإنتاج من هذه الأصول حتى عام 2027 ويزيد احتياطيات النفط والغاز فيها بمقدار 980 مليون برميل نفط مكافئ بحلول 2035.

وقد بلغت احتياطيات النفط في البرازيل 11.89 مليار برميل بنهاية 2021، انخفاضا من 12.71 مليار برميل العام السابق له، كما سجّلت احتياطيات الغاز الطبيعي 11.94 تريليون قدم مكعبة، مقابل 12.85 تريليون قدم مكعبة خلال المدّة المقارنة، حسب بيانات أويل آند غاز جورنال.

وتتوقع وود ماكنزي أن يبلغ إنتاج النفط والغاز في البرازيل من المنتجين المستقلين ذروته عند 485 ألف برميل نفط مكافئ يوميًا بحلول عام 2027، قبل نضوب الحقول.

شكراً